برنامج ألمم المتحدة إلنمائي

ما بعد التعافي:
المضي قدماً نحو ٢٠٣٠

صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة التالية من استجابته لأزمة كوفيد-١٩بهدف مساعدة صناع القرار على التطلع إلى مرحلة ما بعد التعافي، مضياً نحو عام ٢٠٣٠، في اتخاذهم للقرارات وإدارتهم للسياقات التي تتسم بالتعقيد وعدم الوضوح في أربع مجالات رئيسة: الحوكمة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر والخلخلة الرقمية. وتشمل هذه المرحلة تعزيز دورنا في القيادة التقنية لاستجابة منظومة الأمم المتحدة للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

نقاط حرجة للتحول: الخيارات التي تشكل المستقبل ما بعد كوفيد-١٩

تشير التقديرات إلى أن معدلات التنمية البشرية – والتي تقيس مجتمعة مستويات التعليم والصحة والمعيشة في العالم – في طريقها إلى التراجع في عام ٢٠٢٠، للمرة الأولى منذ بدء رصدها.

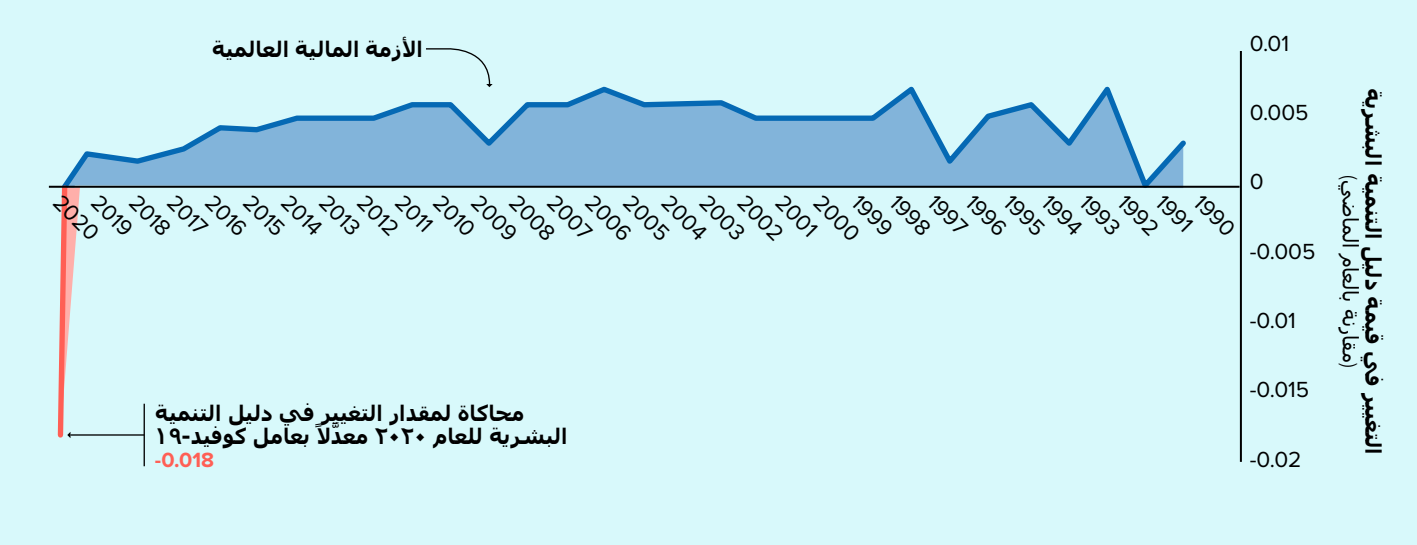

ألحقت جائحة كوفيد-١٩ أضراراً فادحة بجميع أبعاد التنمية البشرية في مختلف البلدان وعلى نحو متزامن، إذ دفعت الجائحة قرابة ١٠٠ مليون شخص جدد للوقوع في براثن الفقر المدقع عام ٢٠٢٠، وتضرر ١,٤ بليون طفل من إغلاق المدارس، وتم تسجيل ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ حالة وفاة ناجمة عن الإصابة المؤكدة بكوفيد-١٩ حتى أوائل حزيران/يونيو. وخلال سعيها لإنقاذ الأرواح وتخطيط سبل التقدم نحو مستقبل مستدام، واجهت الحكومات والمجتمعات خيارات غير مسبوقة على صعيد تخطيط السياسات والتدابير التنظيمية والمالية. خيارات الحاضر إن تم اتخاذها بصواب من شأنها أن تكون نقاط حرجة لتحول مجتمعاتنا وكوكبنا نحو الأفضل.

ومن شأن الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩ وفق منهج يستشرف المستقبل أن تنهي عصراً تؤول ثلث الأغذية المنتجة فيه إلى التلف بينما يتضوّر واحد من كل عشرة أشخاص فيه جوعاً، يُنفَق فيه على دعم الوقود الأحفوري ١٠ أضعاف ما يُنفَق على الطاقة المتجددة، ويعاني فيه أكثر من بليوني شخص ظروف الضعف والهشاشة والصراع والعنف. و يمكن لاستجابة كهذه أن تغير حياة العديد ممن حُرموا من فرص التعليم والعمل والحصول على خدمات الكهرباء والاتصال عبر الانترنت، حتى قبل انتشار الفيروس.

وقد حدد البرنامج الإنمائي سبع نقاط حرجة للتحول من هذا القبيل، بدءًا بالسعي المتجدد إلى تحقيق السلام من خلال دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف عالمي لإطلاق النار، ووصولا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لكافة أشكال الإقصاء والعنصرية وعدم المساواة بين الجنسين. وإذا ما تناولناها معاً، يمكن لهذه النقاط الحرجة أن تسهم في رسم مسار **يتجاوز التعافي ويصبو إلى عام ٢٠٣٠** حتى يمكننا تحويل أكبر تراجع تشهده التنمية البشرية إلى قفزة تاريخية للأمام، متخذين أهداف التنمية المستدامة كبوصلتنا الهادية.

٠١
عقد اجتماعي جديد
عقد اجتماعي قائم
على الحقوق وتعزيز
التضامن
٠٢
تعزيز القدرات
ثورة قدرات تركز على
الصحة وتعالج التفاوت
في الدخل
٠٣
تحوّل قائم على
مراعاة المناخ
والطبيعية
فصل النمو عن انبعاثات
الكربون والأنماط غير
المستدامة للاستهلاك
والإنتاج
٠٤
إدماج الكافة وتعزيز
التنوع
اتخاذ خطوات حاسمة
على مسار إدماج الكافة
وتعزيز التنوع بما في
ذلك تحقيق المساواة
بين الجنسين
٠٥
الخلخلة الرقمية
الإسراع في التحول
الرقمي لصالح الناس
والكوكب
٠٦
السلام
مؤسسات ومجتمعات
سلمية قادرة على
الصمود في وجه
الأزمات، و على الوقاية
والتأهب للمخاطر وإدارتها
٠٧
صون حقوق الإنسان
والتعددية الدولية
التأكيد مجدداً على الالتزام
بالتعددية الدولية
والإعلان العالمي
لحقوق الإنسان
المسار نحو تحقيق
التعافي
٧ نقاط تحول ناشئة

منظومة الأمم المتحدة والاستجابة المتطورة للبرنامج الإنمائي

تتم اليوم تعبئة القدرة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مواطن القوة الاجتماعية والاقتصادية لأكثر من ٤٠ كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتُعد **الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية** للأمم المتحدة، التي تتم تحت القيادة التقنية للبرنامج الإنمائي، إحدى المكونات الأساسية الثلاث لجهود الأمم المتحدة لإنقاذ الأرواح وحماية الناس وإعادة الاعمار على نحو أفضل، إلى جانب **الاستجابة الصحية** للأمم المتحدة، والتي تقودها منظمة الصحة العالمية، **والاستجابة الإنسانية** المُدرَجة بشكل مفصّل في الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية لكوفيد-١٩، بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

تلتقي هذه العناصر الثلاثة على الصعيد القطري من خلال ١٣١ فريقاً قطرياً متخصصاً تابعاً للأمم المتحدة، يعملون معاً في ١٦٢ بلداً تحت قيادة وإشراف المنسقين المقيمين للأمم المتحدة.

وفي آذار/مارس، قدم البرنامج الإنمائي استجابته الشاملة لجائحة كوفيد-١٩ والتي تمحورت حول **الاستعداد والاستجابة والتعافي** مع التركيز على ثلاث أولويات عاجلة هي: دعم الأنظمة الصحية، الإدارة المتكاملة للأزمة عبر قطاعات متعددة، وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات الاستجابة لها.

وفي غضون ثلاثة أشهر، تمكنّا من حشد أكثر من ١٧٠ مليون دولار من التمويلات الجديدة من شركائنا، وبالاتفاق مع مانحينا وشركائنا أعدنا توجيه أكثر من ١٥٠ مليون دولار من مخصصات برامجنا القائمة، بما في ذلك ٣٠ مليون دولار تم صرفها لـ١٣٠ مكتب قطري في المناطق الخمس التي نعمل بها من خلال مرفق جديد للاستجابة السريعة يهدف لدعم أولويات الحكومات فيما يتعلق بكوفيد-١٩.

- **فيما يتعلق بدراسات تقييم الأثر**، عمل البرنامج الإنمائي مع الفرق القطرية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على **إجراء أكثر من ٧٠ تقييماً للآثار الاجتماعية والاقتصادية**، وقدم المشورة المبكرة لواضعي السياسات بشأن سيناريوهات تطور الآثار الاجتماعية والاقتصادية وعواقبها؛
- **فيما يتعلق بالصحة**، دعم البرنامج الإنمائي ٨٨ حكومة لشراء **معدات وقاية شخصية** ومستلزمات طبية تزيد قيمتها على ٨٠ مليون دولار. كما عمل البرنامج الانمائي مع **الصندوق العالمي** في ١٣ بلداً لحشد أكثر من ١٠ ملايين دولار عن طريق إعادة برمجة واستخدام المدخرات المتبقية من المنح؛
- **فيما يتعلق بإدارة الأزمات**، خصص البرنامج الإنمائي ١٢,٦ مليون دولار في ٤٧ بلداً لمساعدة الحكومات على ضمان استمرارية عملها إضافة الى تخطيط وتنسيق وتمويل استجابة الحكومات للأزمة.

ومن مجمل المبادرات التي تم دعمها من خلال مرفق الاستجابة السريعة، تركّز ٤٠ في المائة منها على النوع الاجتماعي، فيما تركز ٢٦ في المائة منها على دعم الأنظمة الصحية، و٣٢ في المائة على تعزيز التكامل في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و٤٤ في المائة على تعزيز الحوكمة. فيما شكلت أقل البلدان نمواً ٧٩ في المائة من مجموع البلدان الـ ١٣٠ التي حصلت على الدعم، بينما شكلت البلدان المصنفة في فئة البلدان الهشة ٧٨ في المائة، والدول الجزرية الصغيرة النامية ٦٤ في المائة.

جائحة كوفيد-١٩ تدفع قرابة

١٠٠ مليون

شخص إلى

دائرة الفقر المدقع

وما كانت هذه الإجراءات سوى بداية، إذ نوسّع من نطاق استجابتنا في المرحلة التالية من عرضنا البرامجي لتعزيز الاستعداد والاستجابة والتعافي، مسترشدين بالدروس المستفادة منذ شهر آذار/مارس، لتشمل دورنا في قيادة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ولقد صممنا هذه المرحلة الجديدة بهدف مساعدة صانعي القرار على تبني الخيارات وإدارة التحديات المعقدة في ظل أوضاع تتسم بعدم وضوح الرؤية في أربع مجالات متكاملة. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه المجالات ووضع أولوياتها من خلال رسم خارطة للمتطلبات العاجلة والناشئة لشركائنا على أرض الواقع في ضوء النقاط الحرجة السبع للتحول والتي تخط مساراً يتجاوز التعافي لتحقيق أهداف التنمية للعام ٢٠٣٠. وتتمثل هذه المجالات الأربعة في **الحوكمة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر و الخلخلة الرقمية**.

تشمل المرحلة التالية من استجابة البرنامج الإنمائي لأزمة كوفيد-١٩، دورنا في القيادة التقنية لجهود تنفيذ إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، الذي تمثله الدائرة الداخلية المرسومة أعلاه. وتركز هذه المرحلة على أربع مجالات محددة من مجالات الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي. وقد صممنا استجابتنا بهدف مساعدة صناع القرار على التطلع إلى مرحلة ما بعد التعافي، مضياً نحو تحقيق أهداف التنمية للعام ٢٠٣٠، إذ يعكفون على تبني الخيارات وإدارة التحديات المعقدة في ظل أوضاع تتسم بعدم وضوح الرؤية، في أربع مجالات رئيسة: الحوكمة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر والخلخلة الرقمية.

الحوكمة - بناء عقد اجتماعي جديد

أصبحت الأهمية التي يكتسيها هذا المجال أكبر من أي وقت مضى، إذ تواجه الحكومات الكثير من الضغوط لتجاوز الأزمات في سياقات تتسم بعدم وضوح الرؤية، ولتقديم خدمات رقمية، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، وتوفير الحماية الاجتماعية، والأداء بطرق شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة. كل تلك الضغوط تستدعي عمل الحكومات بشكل أوثق مع مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التماسك المجتمعي والمساواة بين الجنسين مع كفالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولا سيما في السياقات الهشة والمتضررة جراء النزاعات والتي قد تزداد فيها حدة الشواغل المتعلقة بالعدالة والأمن.

سيدعم البرنامج الإنمائي شركاءنا في تبني الخيارات التي تدعم بناء رأس المال الاجتماعي، وتقديم الخدمات على نحو يشمل الكافة، وفتح الفضاء للعمل المدني لإرساء أسس المستقبل – وهو ما من شأنه أن يؤسس لعقد اجتماعي جديد يجسّد بشكل كامل تمكين الناس من تقرير مصيرهم، مما يساعد على بناء الثقة في المؤسسات وسد الفجوة بين الشعوب والحكومات.

يركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة والتمكين على ما يلي:

- تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية والهيئات المعنية بسيادة القانون وحقوق الإنسان على إبقاء "أبوابها مفتوحة" من خلال الحوكمة الإلكترونية، وعلى إدارة الأزمات والأوضاع التي تتسم بعدم وضوح الرؤية، وتطوير وتنفيذ السياسات واللوائح وخطط الطوارئ، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية، والتصدي للفساد والمعلومات المضللة، من خلال تعاوننا مع المؤسسات المالية الدولية، ومفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والعديد من الشركاء الآخرين؛
- التخلص من القوالب النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والعوامل التي تدفع التمييز والتحيز، مع ضمان استمرارية تقديم الخدمات التي تدعم تمكين المرأة والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاء آخرين؛
- دعم الحكومات لخلق مجالات لحرية التحرك مالياً، والاستثمار في الأسواق ذات الأولوية، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وتطوير استراتيجيات التعافي الاقتصادي لتكون خضراء، وشاملة للكافة بما في ذلك المهاجرين المشردين قسراً من ديارهم، في إطار شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- تعزيز رأس المال الاجتماعي – بما في ذلك العادات والمعايير وأنظمة التعبير عن الرأي والإدماج والتضامن - والتفاعل مع المجتمع المدني؛
- الحفاظ على الزخم المكتسب من منع نشوب النزاعات وتعزيز عمليات الانتقال إلى السلام كجزء من جهودنا المتواصلة لتحسين النتائج المشتركة للعمل الإنساني والتنموي وفي مجال حفظ السلام في السياقات الهشة، عبر التعاون الوثيق مع هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والبنك الدولي، والعديد من الشركاء الآخرين.

الحماية الاجتماعية - استئصال أوجه عدم المساواة

ستؤدي الحماية الاجتماعية، بما في ذلك نظم التحويلات النقدية، والتغطية الصحية الشاملة، والحصول على الخدمات الأساسية الأخرى، دوراً محورياً في استئصال أوجه عدم المساواة السائدة في المجتمعات حتى ما قبل جائحة كوفيد-١٩، والتي تتجلى اليوم بوضوح تام. ومن شأن الجهود الساعية لتحقيق المساواة بين الجنسين أن تدفع موجة من التغيير الأوسع يتعين علينا دعمها لمعالجة أوجه التمييز والتحيز الناتجة عن الأعراف الاجتماعية الراسخة، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتقلد المواقع القيادية، وفي الفضاء الرقمي.

وتحتاج الحكومات إلى توسيع حيز التحرك مالياً حتى تستطيع الاستثمار في تلك المجالات، لذا فإن البرنامج الإنمائي يجدد الدعوة التي أطلقها الأمين العام لتعليق ديون جميع البلدان المعرضة للمخاطر، كما سيدعم البلدان من أجل تعزيز قدراتها المالية بشكل فعال. وسيكون لتعزيز التضامن والشراكات بين قطاعي الأعمال العام والخاص أهمية حاسمة في بناء أنظمة للحماية الاجتماعية تكون قادرة على تجاوز الصدمات والصمود في وجه الأزمات، وعلى تطوير استراتيجيات لشمول العاملين في القطاع غير الرسمي، وتصميم جيل جديد من الوظائف "الخضراء" والمرنة والتي تدعم ريادة الشباب للأعمال.

يركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية على ما يلي:

- التوسع في نظم التحويلات النقدية وخيارات الشمول المالي، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وغيره، بما في ذلك إدراج سياسات توفير الدخل الأساسي المؤقت والدخل الأساسي الشامل ضمن عقد اجتماعي متجدد؛
- تطوير مستقبل الأعمال، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرين؛
- تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية والحوافز المالية التي تعكس اقتصاد العمل في مجالات الرعاية، والتي تشمل كافة الفئات بما في ذلك العاملين في الخدمة المنزلية وفي القطاع غير الرسمي والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرات وغيرهم من المجموعات الأخرى، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والعديد من الشركاء الآخرين؛
- النهوض بالتغطية الصحية الشاملة ودعم أنظمة وخدمات الرعاية الصحية، بشكل يشمل الفئات الرئيسة من السكان والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي وشركاء آخرين.

الاقتصاد الأخضر - إعادة التوازن ما بين الطبيعة والمناخ والاقتصاد

لقد آن الأوان لاستعادة التوازن بين الناس والكوكب من خلال تصميم حلول تراعي الطبيعة وتحد من المخاطر التي تهددها في إطار نسج شبكة جديدة للأمان الاجتماعي للعالم أجمع، وتشجيع الشراكات المستدامة بين قطاعي الأعمال العام والخاص، مثل الشراكات في مجال السياحة البيئية ونظم النقل الأخضر، وتحويل الزراعة من النظم التي تزيد انبعاثات الكربون إلى نظم تمتصه، وضمان التفكير والعمل بالتكامل مع القطاع الصحي للتصدي لمشاكل تلوث الهواء التي يقتل ٧ ملايين شخص سنوياً.

وفيما يتعلق بتغير المناخ ونظم الطاقة، تشير البحوث الجديدة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، إلى أنه بحلول عام٢٠٥٠، ستحقق نظم إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي قيمة مضافة تتجاوز ثمانية أضعاف تكلفتها، فضلا عما ستحققه من الفوائد الصحية والتعليمية. كما أنه من المنتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي التراكمي على مستوى العالم بمقدار ٩٨ تريليون دولار مقارنة بالناتج المعتاد خلال الفترة التي تفصلنا عن عام ٢٠٥٠، وأن تتضاعف فرص العمل في مجال الطاقة المتجددة أربع مرات لتصل إلى ٤٢ مليون دولار.

وبالتالي، فإذ تحدد الحكومات اليوم كيفية استثمار أموال دافعي الضرائب، يتعين عليها الاختيار بين تحفيز الصناعات التي تعتمد على الوقود الأحفوري وغيرها من سبل العمل المعتادة - وهي عبارة عن مسكنات قصيرة الأجل من شأنها أن تعزز مسار التصادم مع الطبيعة - أو الاستثمار في الاقتصاد الأخضر الشامل للكافة.

يركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال الاقتصاد الأخضر على ما يلي:

- العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والعديد من الشركاء الآخرين لتعزيز التعافي الأخضر والقادر على الصمود في مواجهة الأزمات، وذلك من خلال المساعدة في ترجمة المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية إلى حلول مناخية للتخطيط الحضري والزراعة واستخدام الأراضي؛
- العمل مع منظمة العمل الدولية وشركاء آخرين لمساعدة البلدان على النظر في إسناد مِنح التعافي المراعية للبيئة لتعزيز وحماية الوظائف وسبل العيش المراعية للطبيعة، بما في ذلك ريادة الأعمال الريفية؛
- تعزيز الحلول والمقاربات القائمة على المجتمع المحلي والمملوكة له، لا سيما في مجتمعات السكان الأصليين؛
- العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالة إيرينا وغيرهما من الشركاء لتسريع التحول إلى الطاقة الخضراء في إطار الاستجابة لكوفيد-١٩، بما في ذلك دعم البلدان في مجال الاقتصاد السياسي لإصلاح نظم دعم الوقود الأحفوري.

الخلخلة الرقمية والابتكار – لتسريع الأثر الإنمائي وتوسيع نطاقه

تشير تقديرات تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي إلى أن ٨٦ في المئة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي هم اليوم خارج المدرسة فعلياً في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، بالمقارنة مع ٢٠ في المئة فقط من أقرانهم في البلدان ذات التنمية البشرية العالية جدا، نتيجة لإغلاق المدارس وللتفاوتات الصارخة في إتاحة وسائل التعلم عبر الإنترنت. ويمثل هذا أكبر تراجع سجله قطاع التعليم، إذ يعود بنا إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي - أي قبل فترة طويلة من وضع أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف الإنمائية للألفية.

إن سد الفجوة في إتاحة الوصول إلى الانترنت من شأنه أن **يقلص التراجع في معدلات التنمية البشرية إلى النصف** من خلال إعادة الأطفال إلى الدراسة ــ ولو عن بعد. كذلك فإن الطفرة التي حدثت خلال أزمة كوفيد-١٩ في تقديم الخدمات التعليمية والطبية عن بُعد، والتوسع في نظم الدفع الرقمي لا تمثل سوى غيض من فيض، كما يعلم شركاؤنا في اليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وغيرهم. ونرى اليوم أن الاستثمارات في التحول الرقمي إذ تدفع جهود الاستجابة للجائحة تمهد في ذات الوقت الطريق لتسريع التنمية في مرحلة ما بعد التعافي.

يركز عمل البرنامج الإنمائي في مجال التحول الرقمي على ما يلي:

- مساعدة الحكومات والمؤسسات على إبقاء "أبوابها مفتوحة" عبر العمل عن بعد من خلال المنصات الرقمية مع التخطيط لاستراتيجيات أوسع للتحول الرقمي؛
- تقديم الخدمات الحكومية الحيوية عن بعد، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية؛
- دعم تكامل البيانات والرؤى المتبصرة من أجل اتخاذ قرارات أفضل؛
- إنشاء منصات للدفع الرقمي وتعزيز نظم التجارة الإلكترونية، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تديرها النساء وسد الفجوات الرقمية التي تواجهها النساء والفئات المهمشة؛
- تعزيز خيارات التمويل الرقمي، بما في ذلك تحسين تدفق التحويلات المالية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والبنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين.

وفي هذه المرحلة من استجابتنا لأزمة كوفيد-١٩، سيركز عملنا على تحقيق نتائج في هذه المجالات المتكاملة الأربعة، متطلعين إلى التعافي الاقتصادي والاجتماعي وما وراءه، لإرساء الأسس لانتقال منصف وعادل نحو المستقبل. وقد تتطور هذه المجالات وفق الاحتياجات المتغيرة للبلدان، فيما نواصل معاً التكيف مع آثار الجائحة والتعلم منها.

وللمضي قدماً، وضع البرنامج الإنمائي سلسلة من **العروض المتكاملة المتعلقة بالسياسات والبرامج** التي ستساعد على تحقيق نتائج في هذه المجالات الأربعة وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، إذا ما تم جمعها سوياً وترتيب تتابعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

تعزيز الشراكات من أجل الابتكار والتمويل

بموجب دوره كمحرك للتكامل داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يعمل البرنامج الإنمائي على الجمع بين الشركاء وتزويد صانعي السياسات الوطنية بالأدوات اللازمة للمساعدة على ضمان الاتساق بين الاستثمارات العامة والخاصة. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أكثر من ٥٠ حكومة على تطوير **أطر التمويل الوطنية المتكاملة** لمواءمة الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩ مع أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وباستخدام الموارد التي يوفرها الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، يعمل البرنامج الإنمائي مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في العديد من البلدان ومع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة بما فيها اليونيسف على تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة كجزء من جهود التعافي الاقتصادي والاجتماعي. كما نعمل كذلك مع القطاع الخاص من أجل:

- تحديد فرص الاستثمار في مرحلة التعافي من خلال **خرائط لتحديد المستثمرين في المجالات ذات تأثير** والمرتبطة بالسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال العمل مع صناعة التأمين على تطوير أدوات لتمويل المخاطر ونمذجتها؛
- دعم الإنتاج المحلي للتكنولوجيا وتبادل الادوات التكنولوجية الصحية المتعلقة بمرض كوفيد-١٩ كأحد الشركاء الأساسيين في **شراكة إتاحة الوصول إلى التكنولوجيا**، التي أطلقها مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا في أيار/مايو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الصحة العالمية؛
- إشراك شبكات الأعمال التجارية التي تضم أكثر من ٥٠,٠٠٠ شركة عضو في ١٣ بلداً من **خلال مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال** التي يقودها كل من البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛
- العمل مع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة لوضع سيناريوهات ما بعد الجائحة باستخدام أدوات التبصّر الاستراتيجي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

كما أن البرنامج الإنمائي بصدد إطلاق مرفق للقطاع الخاص لتعزيز جهود التعافي من أزمة كوفيد-١٩، بالشراكة مع مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة وغرفة التجارة الدولية والشركات بما في ذلك شركات مايكروسوفت، وبرايس ووترهاوس كوبرز (PwC)، ودي إتش إل.

يسعى العمل المشترك والمنسق الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي مع **المؤسسات المالية الدولية**، بما في ذلك إجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية، إلى تعزيز أوجه التآزر، وتجنب الازدواجية، ومساعدة الحكومة والمؤسسات المالية الدولية على تحديد وتطوير وترتيب المشاريع القابلة للتمويل المصرفي والتي تبني اقتصادات خضراء وتعزز المؤسسات والأنظمة الوطنية والمحلية – بما في ذلك الأنظمة الصحية.

مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تأسست شبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي في ٧٨ بلداً في غضون ١٢ شهراً فقط، وفازت بجائزة مجموعة آيبوليتيكال لأفضل فرق الخدمة العامة العالمية للسياسات القائمة على الأدلة عام ٢٠١٩. ويجري في الوقت الحالي توسيع شبكة المختبرات.

هذه المختبرات، التي صُممت هياكلها خصيصاً لتحديد الحلول المحلية للتحديات التنموية والتحقق من فاعلياتها، أبدت قدرة كبيرة على التحرك السريع في مساعدة جهود البلدان في الاستعداد والاستجابة والتعافي في مواجهة كوفيد-١٩.

كما تسعى المختبرات إلى بناء شراكات جديدة وفعالة للتصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة من خلال ابتكار حلول لتنظيم التحويلات النقدية في كينيا وأوغندا وماليزيا، ولإنشاء منصات لتبادل البيانات بشكل آني في كولومبيا والفلبين، ولرسم ملامح مستقبل الهياكل الصناعية في إثيوبيا.

تمويل استجابتنا

مع بداية تفشي جائحة كوفيد-١٩، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس عرضاً لاستجابة تراوحت مدته بين ثلاثة وستة أشهر، بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون دولار وشمل ثلاث مجالات رئيسية هي:

١. دعم الأنظمة الصحية: ١٥٠ مليون دولار

٢. الإدارة المتكاملة والشاملة للأزمة وللاستجابة لآثارها: ٢٥٠ مليون دولار

٣. تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات الاستجابة لها: ١٠٠ مليون دولار

وبينما يظل دعم الأنظمة الصحية وإدارة الأزمات اليوم عنصرين جوهريين في عملنا، فإن نطاق عرضنا الاجتماعي والاقتصادي قد توسّع استجابة لمتطلبات البلدان، وعلى نحو يعكس دور القيادة التقنية الذي كُلّف به البرنامج الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة.

يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن شكره لجميع الشركاء الممولين الذين ساهموا في تمويل المرحلة الأولى من استجابته لأزمة كوفيد-١٩ سواء من خلال الموافقة على إعادة توجيه الالتزامات الحالية أو توفير تمويلات جديدة. ويواصل البرنامج الإنمائي الاعتماد على التمويل الإضافي من شركائه لدعم البلدان المستفيدة من برامجنا في مواجهة الأزمة الصحية العاجلة، بما في ذلك دعم الأنظمة الصحية وتعزيز سبل إدارة الأزمة والاستجابة لها، والمساعدة في تلبية الاحتياجات التي تم تحديدها لفترة مقبلة تمتد على مدى اثني عشر إلى ثمانية عشر شهراً، على النحو المحدد أدناه.

	المجال	احتياجات التمويل
مواصلة المرحلة الأولى	١+٢. مواصلة دعم التصدي للأزمات الصحية	٢٠٠ مليون دولار
توسيع نطاق المرحلة الثانية	٣. الحوكمـــة	١٥٠ مليون دولار
	٤. الحماية الاجتماعية - استئصال أوجه عدم المساواة	١٢٠ مليون دولار
	٥. الاقتصاد الأخضر	١٥٠ مليون دولار
	٦. الخلخلة الرقمية والابتكار	٨٠ مليون دولار
	المجموع	**٧٠٠ مليون دولار**

يمكن إتاحة هذا التمويل للبرنامج الإنمائي من خلال القنوات المحددة في الصفحة التالية.

نوافذ التمويل

- توفّر آلية تمويل مرنة للاستجابة لكوفيد-١٩ في أربعة محاور: الفقر وعدم المساواة؛ والحوكمة وبناء السلام والأزمات؛ والطبيعة والمناخ والطاقة؛ والنوع الاجتماعي.
- الموارد الموجّهة لجهود الاستجابة لكوفيد-١٩ يتم توزيعها بشكل سريع. ويمكن تخصيصها لدعم المناطق الإقليمية أو البلدان مع توخي رصدها بفعالية وكفاءة وتقديم تقارير مجمعة للشركاء بالنتائج التي حققتها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات وتوفير المزيد من الاموال.

التمويل الأساسي

- وهو الذي يعزز قدرة البرنامج الإنمائي على الابتكار وعلى تحقيق التنمية مرتفعة الفعالية والكفاءة على نطاق واسع، ومضاعفة أثر النتائج، والحفاظ على شفافية رائدة وتوفير سبل فعالة للرقابة والمساءلة.
- كما يساهم في تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على دعم البلدان في استجابتها لكوفيد-١٩بما يتماشى مع دوره كمحرك للتكامل في عمل كيانات الأمم المتحدة المختلفة وفي تعاون وثيق مع الفرق القطرية والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة على أرض الواقع.

التمويل المباشر على المستوى القطري

- يمكّن الشركاء من توجيه تمويلاتهم مباشرة إلى مشاريع البرنامج الإنمائي المخصصة لكوفيد-١٩ على الصعيد القطري.
- ويمكّن من وضع حلول محلية للاحتياجات الإنسانية والإنمائية المتعلقة بكوفيد-١٩، بالتعاون مع الشركاء المحليين وبالتنسيق مع الحكومة المضيفة.

صندوق الأمم المتحدة للاستجابة لكوفيد-١٩ والتعافي منه

- وهو صندوق استئماني متعدد الشركاء، تشترك فيه الوكالات تم إنشائه لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط للتغلب على الأزمة الصحية والإنمائية ودعم الفئات الأكثر عرضة للخطر ودعمها لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن الجائحة.
- وبموجب دوره كمحرك للعمل التكاملي، وبناءً على خبرته الواسعة في إدارة الصناديق النقدية باعتباره مضيفاً لمكتب الأمم المتحدة للصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء يحرص البرنامج الإنمائي على دعم هذا النهج الرائد لتعزيز فعالية التنمية من خلال آليات التمويل المجمع. وفي الجولة الأولى من تقييم العروض، يتعاون البرنامج الإنمائي مع ١٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة لتمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من إيقاف انتقال عدوى كوفيد-١٩ والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية، وحماية الناس وسبل عيشهم.

الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية

- تم إطلاق الخطة في آذار/مارس بتمويل إجمالي قدره ٢,٠١ مليار دولار، وتضمن احتياجات قدرها ١٢٠ مليون دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- يعمل البرنامج الإنمائي بتعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، لتركيز الجهود على ضمان توفير الاحتياجات الأساسية، وشبكات الأمان الاجتماعي، والمساعدات الإنسانية، وزيادة إشراك المجتمعات وتقديم التوعية لدعم الفئات الأكثر عرضة للخطر.

الجيل التالي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(#NextGenUNDP)* على أرض الواقع

بفضل استثمارات الدول الأعضاء، وكما هو مبين في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمثل الجيل التالي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(#NextGenUNDP)* منظمة نشطة الحركة ، تفي بالغرض التي أنشئت من أجله، وتتسم بالقدرة على إنجاز عملها بشكل سريع وعلى نطاق واسع مع تحقيق نتائج ذات مستويات عالية من الجودة والشفافية والخضوع للمساءلة.

الملكية الوطنية
إن وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ١٤٠ بلداً من البلدان المستفيدة من برامجنا ينهض بالحلول الإنمائية التي تقودها وتمتلكها البلدان، بما في ذلك الاستجابة لكوفيد-١٩.

شريك موثوق
في نسخة العام ٢٠٢٠ من الاستقصاء السنوي للشركاء الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي شملت أكثر من ٣١٠٠ شريك، اعتبر ٨٠ في المائة من الشركاء البرنامج الإنمائي شريكاً قيماً وموثوقاً في دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مثال يحتذى به في الشفافية
في عام ٢٠١٨، صنف **مؤشر شفافية المساعدات الدولية** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأكثر منظمات الأمم المتحدة شفافية للسنة الثالثة على التوالي.

ريادة في تقديم المشورة بشأن السياسات
يشير **تحليل مستقل أجرته قاعدة بيانات المعونة (AidData)**، إلى أن ثقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتخطى وزنه المالي من حيث تأثيره على وضع خطط العمل ومدى فائدته كمصدر موثوق للمعلومات الإنمائية المستخدمة في وضع السياسات.

خبرة واسعة في مجال السياسات
من خلال قوته العاملة التي يفوق عددها ١٧,٠٠٠ موظف، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة من الخبراء على مستوى عالمي تربطهم معا **شبكة السياسات العالمية** التابعة لنا، في ١٧٠ بلداً وإقليماً، مما يعزز فرص التعلم وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب بشكل يومي.

مُقدِّم للحلول لمنظومة الأمم المتحدة
يستضيف البرنامج الإنمائي وظائف حيوية لعمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تشمل: برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والصندوق الاستئماني متعدد الشركاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويعمل البرنامج الإنمائي بمثابة العمود الفقري التشغيلي لمنظومة منسقي الأمم المتحدة المقيمين، بتقديمه لخدمات عالية الجودة في الوقت المناسب.

مُطوِّر للحلول المتكاملة
عبر كافة أهداف التنمية المستدامة يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إيجاد **حلول هيكلية متكاملة** مع شركائنا، تجمع سويا مساهمات في مجالات السياسات والتدخلات البرامجية، والبيانات والتحليلات، والتمويل، والابتكار والتعلم.

مُطوِّر للحلول الرقمية
تيسّر المنصة الرقمية الجديدة "**سبارك بلو**" التي أنشأها البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التطوير التعاوني للحلول ولسبل تبادل المعرفة مع قادة الفكر الإنمائي ومستشاريه من خارج المنظمة، وذلك للاستفادة من الخبرات الرائدة في جميع أنحاء العالم.

استثمارات يسهل تتبعها
يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بانتظام بِوسْم جميع الاستثمارات في الاستجابة لكوفيد-١٩ في نظام تخطيط موارد المؤسسات الخاص به، والذي سيصبح قريبا متاحاً لشركائنا من خلال **بوابة الشفافية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

المساهمون في الموارد الأساسية لعام ٢٠١٩

١. المملكة المتحدة
٢. اليابان
٣. السويد
٤. الولايات المتحدة
٥. النرويج
٦. ألمانيا
٧. سويسرا
٨. هولندا
٩. كندا
١٠. الدانمرك
١١. فرنسا
١٢. بلجيكا
١٣. أيرلندا
١٤. أستراليا
١٥. جمهورية كوريا
١٦. قطر
١٧. إيطاليا
١٨. نيوزيلاندا
١٩. الهند
٢٠. الصين
٢١. لكسمبرغ
٢٢. المملكة العربية السعودية
٢٣. تركيا
٢٤. إسبانيا
٢٥. النمسا
٢٦. فنلندا
٢٧. روسيا
٢٨. تايلاند
٢٩. الكويت
٣٠. بنغلاديش
٣١. الإمارات العربية المتحدة
٣٢. سنغافورة
٣٣. كوستاريكا
٣٤. البرتغال
٣٥. الجمهورية التشيكية
٣٦. المغرب
٣٧. آيسلندا
٣٨. إستونيا
٣٩. إندونيسيا
٤٠. الجمهورية السلوفاكية
٤١. إسرائيل
٤٢. فيتنام
٤٣. ليختنشتاين
٤٤. منغوليا
٤٥. أندورا
٤٦. كمبوديا
٤٧. غيانا
٤٨. باكستان
٤٩. ساموا
٥٠. الفلبين
٥١. ميانمار
٥٢. ألبانيا

#PartnersAtCore

UNDP